رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / ٢٣٧٥ / ٢٠١٩

تاريخ استلام البحث ٥ / ٤ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ١ / ٧ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ١٢ / ٢٠٢٤

دور الانتخابات في احداث التوازنات في العملية السياسية العراقية بعد العام ٢٠٠٣

The role of elections in creating balances in the Iraqi political process after 2003

م.م. عمار عايد كطوف

Lecturer Asst :Ammar Ayyed Kattoof

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

University of Nahrain / College of Political Science

Ammar.ayed@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

يتناول البحث تحليل الدور الذي تأخذه الانتخابات في النظم الديمقراطية, اذ ان للديمقراطية فلسفة, وآليات, وتعتبر الانتخابات آلية من آليات الديمقراطية, وهي العصب الرئيس للتوازن الديمقراطي, وترجمتها الى ارض الواقع, اذ نركز في هذا الموضوع على هذه الآلية الديمقراطية في العراق, اذ انها اخذت منحى آخر في افراز النتائج الانتخابية, يتمثل ذلك المنحى بِعد الانتخابات وسيلة توازنية اضافية مكملة للمراحل التوازنية التي تجري بعد الانتخابات, والتي يتم عن طريقها احداث التوازن, او الاتفاق بين الاطراف السياسية, بمعنى ان الانتخابات في العراق تشريعية كانت, ام محلية اضحت, وسيلة يمكن عن طريقها اضفاء الشرعية لتحقيق توازن سياسي بين الاطراف السياسية, وهذا يترتب عليه عدة اعتبارات في مقدمتها: ان هذه التوازنات لا تأخذ بنظر الاعتبار معيار النتائج الانتخابية اساساً لتحقيق التوازن في توزيع السلطات, وانتقالها, او تداولها, اي ان معادلة حاصل على اكثر الاصوات عدداً من عدمه ينتفي العمل بها في ضل وجود توازنات بعد افراز النتائج الانتخابية, فضلاً عن التفاهمات, والاتفاقات السياسية, والدينية, والاقليمية, والضغوط الشعبية التي تأخذ دورها في تحقيق التوازن, لما لهذه التفاهمات من دور بارز, والاثر الواضح, مما يعطي صور عن هذه الانتخابات بأنها عكست حالة من الشكلية, لما اصبح الاهتمام منصب بتجاه المرحلة بعد اقرار النتائج الانتخابية, وتحركات القوى السياسية, اكثر من الانتخابات, والنتائج نفسها.

الكلمات المفتاحية : " الانتخابات " , " التوازنات " , " الاحزاب " , " الديمقراطية "

Abstract

Our topic discusses the role of elections in democratic systems. Democracy has its own philosophy and mechanisms, and elections are one of these mechanisms. They are the main nerve for democratic balance and its translation into reality. In this topic, we focus on this democratic mechanism in Iraq, where elections have taken a different turn in producing electoral results. This turn is represented by considering elections as an additional balancing tool that complements the balancing phases occurring post-elections. Through this, balance or agreement between political parties is achieved. This means that elections in Iraq, whether legislative or local, have become a means to legitimize political balance between political parties. This entails several considerations, primarily that these balances do not take the electoral results as a basis for achieving balance in the distribution and transfer of power. In other words, the formula of having the most votes ceases to be relevant in the presence of post-election balances, as well as political, religious, and regional agreements and popular pressures that play a role in achieving balance. These agreements have a prominent role and clear impact, portraying these elections as reflecting a state of formality, with more focus on the post-election phase and the movements of political forces rather than the elections and the results themselves.

Keywords: "Elections", "Balances", "Parties", "Democracy"

المقدمة:

تعد الانتخابات المعبر الاضمن عن تطلعات الشعوب, وبوابة التعبيرعن الرأي, والحقوق السياسية, وتحتل الانتخابات اهمية كبيرة لكونها الآلة المنتجة للسلطة, واي خلل يصيب تلك الآله ستفرز تركيبة مشوهه من العملية السياسية, بالتالي ان الانتخابات لاتأخذ ذلك الدور المعبر, والضامن ان لم تكن مشروطه بالنزاهة, والشفافية, والعدالة في التمثيل, لنتنج عملية سياسية فعالة, ومتكاملة. وللحديث عن الانتخابات في العراق, فقد شهد العراق على المستوى النيابي بعد العام ٢٠٠٣ صدور(٦) قوانين انتخابية افرزت (٦) عمليات انتخابية, بدأً من انتخابات الجمعية الوطنية(كانون الثاني ٢٠٠٥) انتهاءاً بأنتخابات (تشرين الاول ٢٠٢١), وعلى المستوى المحلي شهد صدور قانون انتخابات مجالس المحافظات, والاقضية, والنواحي رقم(٣٦) لعام ٢٠٠٨ المعدل اجراء انتخابات مجالس المحافظات المحلية لثلاث مرات فقط في الاعوام(٢٠٠٩, ٢٠١٣, ٢٠٢٣), اذ يمكن ان نلحظ ان اهم ثلاث سمات اتسمت بها الانتخابات العراقية بشكل عام هي: اولاً/ القيام بأجراءات التعديل, والاصدار الجديد لقوانين الانتخابات, او المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قبيل اجراء كل عملية انتخاب. ثانياً/ ضعف المشاركة الشعبية في الانتخابات, ثالثاً/ لم يعد الاعتماد على ما تفرزه الانتخابات من نتائج بشكل كامل, وكلي, بل ان الفترة بعد اعلان النتائج تكون لها الدور الحاسم في احداث, التوازنات وتشكيل النتائج البديلة التي ترسم الخارطة السياسية.

اهمية البحث: تنبع اهمية البحث من الاهمية التي تكتسبها الانتخابات في النظام الديمقراطية بصورة عامة, وفي العراق بصورة خاصة بعد التوجه نحو بناء نظام ديمقراطي, واقامة انتخابات يحاول عن طريقها ايجاد نوع من التوازن بين التنوع الاجتماعي, الذي تمثله الاحزاب السياسية التي تشكلت بعد العام ٢٠٠٣.

اهداف البحث: يهدف البحث الى توضيح الدور الذي تأخذه الانتخابات في احداث التوازنات السياسية بين الكتل, والاحزاب, ومدى احتكام العملية السياسية للنتائج التي تفرزها الانتخابات.

فرضية البحث: يفترض البحث ان للانتخابات دور محوري لاحداث التوازن بين الاطراف السياسية التي تساوت بالقوة, والتأثير من جهة, او لتمثيل التعددية الحزبية في العراق بطريقة ديمقراطية شرعية من جهة اخرى.

محتويات البحث: انقسم البحث الى ثلاث محاور يتضمن الاول منها: الانتخابات, والنظام الانتخابي, وماهيتهما, والمحور الثاني: التوازن المصطلح, والمفهوم, وعلاقته بالانتخابات, والمحور الثالث : التوازن الانتخابي في العراق.

اولاً.الانتخابات, والنظام الانتخابي, وماهيتهما.

تلعب الانتخابات دوراً محورياً مهماً في اعادة, او ايجاد نوع من التوازن السياسي بين هذا الكم, والتعددية المفرطة للاحزاب في العراق, ولتوزيع هذا الدور, يتطلب توضيح, او بيان العلاقة بين: الانتخابات, وبين التوازن السياسي, او التوازن بصورة عامة من جهة, كما ويتطلب توضيح معنى الانتخابات, وماهيتها, والنظام الانتخابي, وانواعهُ, ولبيان ذلك سنتناولها على اساس الاتي:

١- **الانتخابات.** تعد الانتخابات العصب الرئيس للنظام الديمقراطي, والقاعدة الاساسية لبناء مؤسسات ديمقراطية قادرة على عكس الارادة الشعبية, بل ان الانتخابات مؤشر على الممارسة الديمقراطية في حرية اختيار الشعوب لمن يحكمهم, بالتالي هي بذلك: عملية انبثاق, او ولادة حكومة جديدة, او تجديد تأييد للحكومة السابقة, وهذا يأتي عبر توفير متطلبات لضمان نجاح الانتخابات, وإلا ستصبح مجرد ممارسة روتينية لا جدوى من ادائها. من ذلك سنوضح ماهية الانتخابات, وسبل نجاحها لاسيما في الدولة العراقية, وكالآتي:

أ. المعنى التقني للانتخابات/ اذ يركز العديد في تحديد مفهوم الانتخابات على الجوانب الاجرائية فتعرف: بأنها عملية يختار فيها الناخبون ممثلهم لمناصب رسمية عِبر التصويت, وقد تجري ايضاً انتخابات لأختيار ممثلين في منظمات, او مؤسسات كالنقابات, والجمعيات, والاحزاب السياسية, والشركات التجارية.[١]

كما تعرف: بنها مجموعة الاجراءات القانونية, والمادية التي تؤدي الى اختيار الحاكم من قبل الشعب, وهي عبارة عن حقوق سياسية, وتدخل في اطار القوانين السياسية, او قانون الانتخابات الذي يتكون من جملة قواعد غايتعا تحديد صفة المواطن الذي ينتخب, والنظام الانتخابي المتبع ثم تنظيم مسار الاقتراع.[٢]

ب. المعنى السياسي للانتخابات/ اذ تعرف بأنها المرجعية الاساسية في ارساء, وتدعيم شرعية الحكم, بأعتبارها عملية تتمخض عنها مؤسسات تشريعية, وتنفيذية تمثل مختلف شرائح المجتمع.[٣] او تعني بأنها: "وسيلة من وسائل الديمقراطية التمثيلية التي تمكن من التداول السلمي للسلطة, وتسمح بالمشاركة في ادارة الشؤون العامة عن طريق الاقتراع العام, والحق في الانتخابات هو احد اهم الحقوق السياسية التي استها المواثيق الدولية, والاقليمية, وجسدتها اغلبية الدساتير الوطنية".[٤]- كما تعرف بانها: واحدة من صور المشاركة السياسية, والتحولات الديمقراطية, ووسيلة اساسية رئيسة للتداول السلمي للسلطة الذي اكدت علية العديد من برامج التنمية المختصة في مجال ارساء الديمقراطية, لاقامة مجتمع عادل, ومشارك, وضامن للحقوق الانسانية, ومبدأ تكافوء الفرص للجميع دون تمييز.[٥]

ج. معنى الانتخابات من حيث المضمون(الجوهر)/ فهنا يجب الحديث عن العدالة, والمصداقية, والنزاهة, والشفافية, والدورية, والسرية, التي تمكن المواطنين من الادلاء بأصواتهم, وضمان النتائج, وتمكين المنتصرين من مناصبهم السياسية الى حين انتهاء المدة القانونية لتكليفهم.[٦]

وبناءاً على المعنى التقني, والسياسي, والجوهري يمكن القول: بانهُ لا يمكن ان يكون للانتخابات تعريفاً شاملاً مانعاً تاماً كون ان الانتخاب هو: عبارة عن عملية انتخابية متكاملة تتداخل فيها العديد من الجوانب من جهة, كما انهُ من جهةً اخرى: نظرة المجتمعات الى الانتخابات مختلفة من ايدلوجية لأخرى, ومن تطبيق لاخر, الا انهُ وانطلاق من موضوع البحث يمكن ان نعطي تعريفاً يمثل الصورة الثلاثية لمعنى الانتخابات اعلاه, وعلى اساس الآتي: اذ تعرف(بانها الآلية الرئيسية التي يمكن عن طريقها ان تجسد الديمقراطية فلسفتها بشكلاً عملياً عِبر توفير القاعدة الاجرائية, واللوجستية لأختيار الناخبين للمرشحين بطريقة دورية دالة على الحرية, والعدالة, والسرية, بما يحقق تداولاً سلمياً للسلطة داخل العملية السياسية يمكن ان يحقق توازناً سياسياً). وبما ان الانتخابات عملية انتخابية, فهذه العملية تشتمل على ثلاث مراحل من الاجراءات يمكن عن طريقها ان تكتملا الانتخابات نوضحها على اساس الآتي:[٧]

- المرحلة السابقة لعملية الانتخاب(التصويت)/ والتي تتمثل بأعداد, وتنظيم, وتوزيع الدوائر, والمراكز الانتخابية, الترشيح, او تسجيل الاحزاب, والتحالفات والمرشحين, الدعاية الانتخابية.
- المرحلة المعاصرة للعملية للانتخاب, او التصويت/ التي تتمثل بتوفير كوادر, وموظفي الاقتراع, ادلاء الناخبين باصواتهم, تأمين عملية الانتخاب, السماح للمثلي الكيانات التوافر داخل محطة الاقتراع, العد, والفرز, ارسال نتائج كل محطة, واخيراً نقل صناديق الاقتراع الى المركز الوطني.
- المرحلة اللاحقة لعملية التصويت/ والتي تتمثل باقرار النتائج, واعلانها بشكل رسمي بعد مصاقة عليها.

٢- النظام الانتخابي.

اذا كانت الانتخابات تمثل الآلية, والعصب الرئيسي للعملية الديمقراطية, فأن النظام الانتخابي(النظم الانتخابية) هي روح العملية الانتخابية, او العقل المحرك للانتخابات, اذ يعد النظام الانتخابي واحد من اهم القرارات التي تُتخذ بشأن: النظام الديمقراطي, والعمليتين: الانتخابية, والسياسية, " فالنظم الانتخابية في مفهوما الاساسي تعمل على ترجمة الاصوات المُدلى بها في الانتخابات العامة الى مقاعد نيابية يفوز بها الاحزاب, والمرشحون".[٨]من ذلك يمكن ان نحدد انواع النظم الانتخابية على اساس الآتي:[٩]

أ- نظام الانتخاب المباشر, وغير المباشر.

ب- نظام الانتخاب الفردي, والانتخاب بالقائمة.

ج- نظام الانتخاب الاغلبية, والتمثيل النسبي, والمختلط.

ولكل نظام من الانظمة الانتخابية له آلياتهُ وطريقة تطبيقه, اذ يجب ان يتم اختيار النظام الانتخابي, وصياغتهُ بناءاً على عدة اعتبارات في مقدمتها: الخلفية التاريخية للمجتمع, نوع النظام السياسي المتبع, اذ غالباً ما يتم اختيار الانظمة الانتخابية بطريقة غير واعية, او يصاغ نتيجة ظروف, واختلافات, وتداولات بين الفاعلين السياسيين, فالنسبة لواقع العراق في تحديد النظام الانتخابي, فيجب الاخذ بنظر الاعتبارات المقاييس والمبادئ

العلمية, او الحاجة الفعلية, او احتياج الواقع لنظام معين, ويمكن ان نحدد النظم الانتخابية التي اخذ العراق بها نتيجة عدة اعتبارات, وظروف فرضتهما القوى, والواقع السياسي:[١٠]

أ- نظام التمثيل النسبي(آلية الباقي الاقوى).
ب_ نظام التمثيل النسبي(آلية سانت ليغو).
ج_ نظام الصوت الواحد غير المتحول.

فالنظم الانتخابية تلعب دوراً كبير في تحديد: شكل النظام الديمقراطي, وتحديد نظام حزبي معين, والتأثير على شكل الحكومات,[١١] ويتم ذلك عِبر القضايا, او المتغيرات الاساسية التي يدخل النظام الانتخابي في تحديدها, وهذه المتغيرات, والقضايا نوضحها على اساس الآتي:[١٢]

أ- المعادلة الانتخاية المستخدمة/ اي نوع النظام الانتخابي المتبع , المعادلة الحسابية في تخصيص المقاعد.
ب-ب- بنية ورقة الاقتراع/ اي التصويت لمرشح, او لحزب, او ائتلاف, اختيار واحد ام لعدة اختيارات اي تكون هناك افضليات بالنسبة للناخب.
ج- حجم الدائرة الانتخابية/ تحديد عدد الممثلين لكل دائر انتخابية, طريقة ترسيم حدود الدوائر الانتخابية.
د- كيفية تسجيل الناخبين, وتوزيعهم, وكيفية فرز , وعد الاصوات.

ثانياً: التوازن, المصطلح, والمفهوم, وعلاقتهُ بالسياسة, والانتخابات.

يرتبط مفهوم التوازن كثيراً بالجانب, السياسي لاسيما في مجال العلاقات الدولية, اذ يعتبر التوازن احد الركائز المهمة في تفسير طبيعة التفاعلات بين القوى السياسية الفاعلة سواءً على الصعيد الدولي, او المحلي, وتماشياً مع التطور الحاصل في مفهوم التوازن الا ان الفكره الجوهرية منهُ لاتزال كما هي, والمتمثله بأيجاد وسائل تضمن تحقيق التعادل, والتكافؤ بين الاطراف ضمن اطار معين, كما ان القوة تعتبر المعيار الاساس الذي نلحظ ارتباطها بمفهوم التوازن بما يصطلح علية(توازن القوى), فكلما تمكن طرافاً من زيادة مقدراتهُ, كلما تصاعدة مكانتهُ في سلم القوى. لذا فالتوازن بين الاحزاب, والتحالفات السياسية المتنافسة في الانتخابات, يعتمد على ما تمتلكه من مقدرات القوة من نواحي عده: القوى الشعبية, قوة التفاوض, المصداقية بتنفيذ الوعود, القوى المادية, العلاقات التي تمتلكها تلك الاحزاب في محيطها الداخلي, او الخارجي, كل ذلك معايير تدخل في اطار تغيير التوازن في العملية السياسية, فكلما كانت هذه المعايير متقاربة فيما بينها, كلما اشتد التنافس, والسباق للوصل للحكم, مما يجعل اللجوء الى الانتخابات كأداة لاحداث التوازن بين تلك الاحزاب, والتحالفات, لكن لا يمكن ان تأخذ الانتخابات ذلك الدور ما لم يحتكم المتنافسون للنتائج التي تفرزها الانتخابات.

لذا يشير مفهوم التوازن الى انهُ وضع, او حالة من التكافؤ, والتعادل في القوة, والتأثير بشكل نسبي بين عدة اطراف للوصول الى مدى التأثير, والقوة الذي تمارسه تلك الاطراف ضمن نسق نشاطهم الدولي, او المحلي. [١٣]او انهُ يعني: المبدئ الذي يتم عن طريقهُ توزيع متعادل القوة.[١٤]

ويعني بأنهُ: وصف للعلاقة بين عناصر, او مكونات اي نسق للاشياء, كالتوازن بين الانسان, ومحيطهُ(البيئي). ولا يعني بالضرورة الانطباع الاول الذي يرد على القارئ, والمعبر عن السكون, الاستقرار.[١٥] وهذا المعنى يعطي مؤشراً, او صفه على ان التوازن ليس مستمراً, او انهُ لفترة معينة قد ييكون متفق عليها. او يعني بانه " حالة من التوزيع المتعادل, او شبه المتعادل للقوة, والتأثير بين القوى الاساسية".[١٦] فيمكن القول عن طريق التعاريف اعلاه: ان العلاقة المتصارعة, والمتجاذبة, والتي تدخل فيها عدة معايير منها القوة, والتأثير ينتج عنها ما يعرف بالتوازن يشكل حالة من الاستقرار لفترة زمنية معينة.

لذا هنالك الكثير من المفاهيم والمعاني التي يأخذها التوازن, كونه مفهوم متشعب, ويرتبط بالعديد من الجوانب, والعلوم, بالاخص في مجال السياسة, والعلاقلات الدولية, ولما لهذا المفهوم من ارتباطات لابد من تناوله في مجال الانتخابات, والاحزاب, والنظام الانتخابي. فمن هنا يمكن ان نوضح العلاقة بين التوازن, والانتخابات. عِبر توضيح معنى التوازن الانتخابي, وعلى اساس الآتي:

فالتوازن الانتخابي هو: الوضع, او الحاله التي تكون, او تشكل فيها الانتخابات حالة التوازن بين القوى السياسية المتصارعة, والمتجاذبة, والتي تساوة بالقوة, والتأثير في الفعل وردة الفعل, لتعطي استقراراً نسبياً لفترة زمنية محددة(اربع سنوات) اي دورة انتخابية تامة. [١٧]

ثالثاً: التوازن الانتخابي في العراق.

ان الحديث عن الانتخابات كآلية لاحداث التوازنات في العملية السياسية, الى جانب اعتبارها آلية ديمقراطية هو: امر في غاية الاهمية في الدولة العراقية, لما يتميز به العراق من تنوع اجتماعي ايدلوجي سياسي(للقوميات, والديانات), تحتاج الى آلية كالانتخابات, ولا سيما في ظل التعددية الحزبية المفرطة بعد العام ٢٠٠٣, اذ انه منذ اول انتخابات اجريت في العراق اخذت بنظر الاعتبار هذا التنوع, ومنحت مقاعد نيابية لكل نوع اجتماعي, او شخصيات دينية, او عشائرية, وهذا يعني ان الانتخابات لابد لها انه تأخذ الدور التوازني في ادارة هذا التنوع الذي يهدف كل منه الوصول الى السلطة, من ذلك سنتطرق بشكل مبسط ذلك الدور في العهدين: الملكي, والجمهوري, وصولاً الى المرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣, وعلى اساس الآتي:

ففي العهد الملكي صدر اول مجلس, او نظام يتطلب التصويت هو: ما يعرف (النظام المؤقت لانتخاب المجلس التأسيسي العراقي) في العام ١٩٢٢, اذ اجريت الانتخابات بشكل فعلي في العام ١٩٢٤, واعتمد هذا الانتخاب على نظام: (التصويت غير المباشر), وكان من بين اهم المهام التي يقوم بها هذا المجلس هي: تصديق المعاهدة البريطانية– العراقية, و اقرار القانون الاساسي الذي صدر في العام ١٩٢٥, و اقرار قانون الانتخابات. ومنذ العام ١٩٢٤, والى العام ١٩٥٨ شهد العراق صدور(٤) قوانين للانتخابات نتجة عنها(١٦) دورة انتخابية, استكملت اثنتان منهما فقط دورتها لفترة(٤) سنوات.[١٨] اذ يعتبر المجلس التأسيسي اول مجلس منتخب في الدولة العراقية يضم عدد(١٠٠) عضواً تم تقسيمهم على الالوية(المحافظات) العراقية وفق مسميات: (العشائر, المسيحي, الموسوي, النواب العموميين). اذ ان لكل فئة من الفئات عدد من المقاعد موزعة حسب ما موجود في كل الالوية

ومن عدد سكان, للفئات المذكورة.[١٩] من ذلك لابد ان نوضح الدور التوازني للانتخابات خلال هذه المرحلة عِبر توضيح بعض الملحوظات التي تفسر لنا طبيعة واقع الانتخابات وعلى اساس الآتي:

أ- ان الوضع الطبيعي لتشكيل الحكومة هو: انبثاقها من رحم البرلمان, اما في العهد الملكي على العكس تماماً, اذ كلما جاءت حكومة جديدة تعلن عن اجراءات انتخابية, وتشكيل برلمان جديدين, فكانت جميع البرلمانات صنيعة الحكومات, و ارادتها حيث جاء الملك ثم رئاسة الوزراء١, والوزراء, والاخير هو مجلس النواب.[٢٠]

ب_ انه من النتائج السلبية التي افرزتها تلك الدورات الانتخابية هي: كثرة اعداد الذين فازو بالتزكية, (الدينية, الملكية, العشائرية).[٢١]

ج- لم يمثل البرلمان التنوع العرقي, والديني, والفكري الاجتماعي اذ سيطر على الانتخابات مجموعة من الاقطاعيين, والتجار, والوجهاء, والمقربين من القصر, بل ان قانون انتخابات ١٩٢٤ لم يسمح للاناث بالتصويت, او الترشيح.[٢٢]

د- بقيت بعض الاطراف السياسية كالحزب الشيوعي, والحركات الكردية, خارج النظام السياسي, ولم تُمثل في البرلمان, بالاضافة الى ابتعاد الكثير من ابناء الشعب العاديين عن الترشيح, في الانتخابات.[٢٣]

هـ- حجم السكان, والهيمنة من بعض الفئات, و اعداد الاحزاب, والكتل السياسية قليلة في تلك الفترة لم يسمح بابراز الصراع الانتخابي بشكل واضح كما هو في المرحلة بعد العام ٢٠٠٣, مما جعل من دور الانتخابات في احداث التوازن غير واضح.

و- على الرغم من ايجابيات العهد الملكي, والسعي لايجاد منظومة ديمقراطية الا ان هناك تناقض يتمثل: بالاحتكار للسلطة, هيمنة سلطة الملك, وعدم الاهتمام ببعض الاقليات, مما ادى ذلك الى قصور اداء الاحزاب السياسية, وتراجع دور العملية الانتخابية.[٢٤]

اما في العهد الجمهوري اي بعد انقلاب العام ١٩٥٨, وقيام ثورة ١٤ تموز, لم يشهد العراق اي دور يذكر للحياة النيابية, او اجراء للانتخابات, اذ تعطلت تلك الآليات بشكل كبير على الرغم من بيان الحكومة بضرورة تأسيس مجلس وطني, اذ ان مرحلة حكم (عبد الكريم قاسم), الى حكومة (احمد حسن البكر)١٩٧٩, يمكن ان نطلق عليها مرحلة: الجمود الانتخابي, والبرلماني, حيث مارس مجلس الوزراء السلطات, والصلاحيات التشريعية, والتنفيذية كافة في البلاد.[٢٥]

اما المرحلة بعد العام ١٩٧٩, وهيمنة (صدام حسين) على الحكم (١٩٧٩- ٢٠٠٣), شرع نظام حزب البعث المنحل بتشكيل(المجلس الوطني), ودعى الى اجراء انتخابات في العام ١٩٨٠, اذ تُعد اول انتخابات في العهد الجمهوري, واحتل حزب البعث, اغلبية المقاعد, كما في كل دورة انتخابية للمجلس يحتل الاغلبية, والفائزين الباقين هم من الموالين للحزب, لان من شروط الترشيح لعضوية المجلس الوطني هي: ان يكون حزبياً, او على الاقل لا يخالف مبادئ الحزب, حسب ما جاء في قانون الانتخابات لعام ١٩٨٠,[٢٦] مما يعني ذلك انهُ كان مجلساً مجلساً صورياً مفرغاً من الصلاحيات, كما انهُ كانت تشرف على كل ذلك مايسمى:(بالهيئة العليا للاشراف على الانتخابات) المشكلة من قبل السلطة, والخاضعة لآوامرها, مما يفسح المجال للحكومة بالسيطرة على اجراءات العملية الانتخابية كافة.[٢٧]

لذا يمكن القول ان المرحلة بعد العام ١٩٥٨, (عهد الجمهوريات)هي: مرحلة فقدت فيها الانتخابات قيمتيها: الديمقراطية, والتوازنية, لا سيما بعد مجيء حزب البعث للسلطة, اذ انهُ خلال تلك المرحلة الى العام ٢٠٠٣, تبنا حزب البعث الدكتاتورية, والمركزية الشديدتين سياسياً, وادارياً بأوضح صورها, واصبح للنظام يداً في كل مفاصل الدولة, ولا تقبل اي تنوع, او تعدد سياسي, او حزبي, من شأنهُ ان ينافس الحزب, او الرئيس على السلطة, بالتالي فالانتخابات فقدت ادوارها كوسيله ديمقراطية توازنية, نتيجة لفقدان التعدد, وممارسة الديمقراطية, اذ انه من شروط الديمقراطية هو: وجود انتخابات, ومن شروط الانتخابات هو: التعددية لتحقيق التنافس, بالاضافة الى وجود هيئات دولية, ومنظمات عالمية لمراقبة الانتخابات, وهذا ما رفضهُ النظام البعثي, فكانت مجرد انتخابات صورية, شكلية, يحصل فيها (صدام حسين) بكل دورة انتخابية على اعلى الاصوات.

اما المرحلة بعد العام ٢٠٠٣, فهي تعتبر مرحلة انتقالية نوعية واضحة مختلفة تماماً عن ما قبل هذا التاريخ, ويتمثل ذلك الاختلاف بحرية تكوين الاحزاب, والتحالفات السياسية, وحرية الرأي, مما دفع بالشخصيات الدينية, والسياسية في داخل, وخارج العراق, من الدعوة لمساندة, وتثبيت النظام الديمقراطي عبر التوجة نحو تكوين احزاب, والدخول في العملية السياسية, والمشاركة فيها بكل قوة, مما نتج عن ذلك تعدد سياسي, وحزبي, عكس التنوع العراقي: القومي, والديني, دفع بان تكون للانتخابات دوراً كبيراً في تنظيم هذا التنوع, وتحقيق التوازن داخل العملية السياسية, لاسيما بعد الدعوات من جهات عدة تتمثل بالمرجعيات الدينية في النجف الاشرف بضرورة اجراء انتخابات, واخذ رأي الشعب, بِعدها الوسيلة الاسلم, والاضمن في تحقيق التوازن, والتنافس السليم, لكن تبقى التساؤلات مطروحة بشأن هذا الانتقال الديمقراطي الانتخابي, بانهً هل هو انتقال صحيح؟ هل مارسة الاحزاب دورها في تثبيت الديمقراطي؟ هل عزز هذا التنوع من الوحدة الوطنية؟ وهنا السؤال المركزي: هل اخذت الانتخابات دورها في احداث التوازنات السياسية بين هذا التعدد,الحزبي, والسياسي؟ وكيف؟ كل ذلك سنتناولهُ على اساس الآتي:

ان بداية المسيرة الانتخابية في العراق بعد العام ٢٠٠٣, تنطلق بتشكيل ما يعرف: باللجنة المسؤولة عن اجراء الانتخابات في العرق (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات), والتي تشكلت بموجب امر سلطة الائتلاف بقرارها ذي الرقم(٩٢) في ٢٠٠٤[٢٨], وهذه الهيئة تولت اجراء انتخابات: (الجمعية الوطنية العراقية, ومجالس المحافظات, والمجلس الوطني الكردستاني), كما جرى استفتاء *على الدستور في(١٥ تشرين الاول ٢٠٠٥), اذ كانت نتيجة التصويت هي: (٧٨,٤١) نعم, و (٢١,٤٠) كلا, وبذلك صدر دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥, وهو اول دستور دائم للدولة العراقية منذ تأسيسها, وهذا التوجة نحو هذا الكم من اجراء انتخابات لاختيار المجالس الاتحادية, والمحلية, والهيئات الرسمية, واستفتاء الدستور لهُ دليل على فقدان العراق للحرية, والتعبير عن الرأي, وحاجة الدولة العراقية لبناء الديمقراطية.[٢٩] لذا سنوضح بجداول قوانين الانتخابات الصادرة خلال هذه المرحلة, وتواريخ اجراء الانتخابات لكل من: الانتخابات البرلمانية, و مجالس المحافظات, وعلى اساس الآتي:

جدول رقم(١) يوضح: قوانين انتخابات مجلس النواب العراقي, وتعديلاتهُ للاعوام (٢٠٠٤- ٢٠١٨)

ت	القانون	سنة اجراء الانتخابات	عدد الاعضاء
١	قانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠٠٤	٢٠٠٥/١/٣٠	٢٧٥
٢	قانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥	٢٠٠٥/١٢/١٥	٢٣٠
٣	قانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٩	٢٠١٠/٣/٧	٣٢٥
٤	قانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣	٢٠١٤/٤/٣٠	٣٢٨
٥	قانون رقم ١ لسنة ٢٠١٨	٢٠١٨/٥/١٢	٣٢٩

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: نظام عبد الهادي سوادي, نظرة تاريخية في الانتخابات البرلمانية العراقية(١٩٢٠-٢٠١٨), المفوضية العليا المستقلة للانتخابات, قسم التدريب والتطوير, شعبة التطوير والتثقيف الانتخابي, ص ص ٢٢- ٢٥, متاح على الرابط الآتي: efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://ihec.iq

جدول رقم(٢) يوضح: قوانين انتخابات مجالس المحافظات, وتعديلاتهُ للاعوام من (٢٠٠٨- ٢٠٢٣)

ت	القانون	سنة اجراء الانتخابات	عدد الاعضاء حسب النسبة السكانية لكل محافظة
١	امر سلطة الائتلاف المؤقت رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٤	٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥	لم تشارك فيها محافظتي الموصل وكركوك
٢	قانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨	٣١ كانون الثاني ٢٠٠٩	
٣	قانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٨		
٤	قانون رقم ٥٤ لسنة ٢٠١٢		
٥	قانون رقم ٥٥ لسنة ٢٠١٢		
٦	قانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠١٢	٢٠ نيسان ٢٠١٣	
٧	قانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢٣	١٨ كانون الاول ٢٠٢٣	وهي آخر انتخابات الى وقت كتابة البحث

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: نبيل عبد الرحمن حياوي, قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم(٣٦) لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاتهُ, ط١, المكتبة القانونية, العراق- بغداد, ٢٠١٦. وبالاعتماد على: مجلس القضاء الاعلى, قاعدة التشريعات العراقية, المصدر سبق ذكره.

وفيما يخص الانظمة الانتخابية في الانتخابات العراقية منذ العام ٢٠٠٥ الى آخر انتخابات اجريت في العراق: البرلمانية في العام ٢٠٢١, والمحلية في العام ٢٠٢٣, تم اتباع عدة انظمة انتخابية في كل قانون انتخابي يصدر قبل كل انتخابات بالاعتماد على عدة ابعاد, ودوافع تطرحها متغيرات العملية السياسية العراقية, واحداثها المتسارعة, لذا سنتطرق الى اهم تلك الابعاد, والدوافع, والاسباب, التي على اساسها يتم اختيرا النظام الانتخابي, وعلى اساس الآتي:[30]

١. عدم وجود تعداد سكاني, وبيانات دقيقة ليتم وفقها الاختيار, والتي يحتاجها كل نظام انتخابي.

٢. الاختلافات على الحدود الادارية للمحافظات, والمدن, يسبب ارباك في عملية الاحتساب.

٣. المقاطعة للانتخابات يدفع القوى السياسية في اتباع نظام انتخابي يعالج هذه المقاطعة, كنظام الدائرة الواحدة, فتكون المقاطعة غير ملموسة كون ان المشاركة الواسعة في منطقة معينة يغطي على المنطقة المقاطِعة, وهو لا يمكن حدوثه في الدوائر المتعددة, كون ان المنطقة المقاطعة سوف لن تُمثل, وتكون عملية المقاطعة فيها واضحة, وبارزه.

٤. الاصرار على اتباع نظام التمثيل النسبي سواء بالقائمة المغلقة, او المفتوحة, على اعتبار انهُ يحقق ممارسة ديمقراطية اوسع, ومشاركة اكبر للتنوع السياسي, والاجتماعي في العراق.

٥. ان المصالح السياسة, والتحالفات السياسية الكبيرة لها الدور الاكبر في تحديد النظام الانتخابي الذي يرونه مناسباً لطبيعة المرحلة, والتغيرات السياسية الحاصلة.

٦. الدمج بين التمثيل النسبي الكامل, والتمثيل النسبي التقريبي في الوقت نفسه, والتي وزعت اصواتها بين المقاعد التعويضية, والمقاعد العام التي تتوزع على ال(١٨) محافظة.

٧. ظهور نظام انتخابي ما يعرف: (بنظام سانت ليغو الطريقة العراقية) بصيغة تجعل الميل واضح تجاه الكيانات السياسية الكبيرة على الاحزاب, والكيانات الصغيره.

لذا ان آلية احتساب الاصوات, وترجمتها الى مقاعد برلمانية, او النظام الانتخابي لهُ دور كبير في ان تحقق الانتخابات مسار توازني من عدمهُ, فعندما يكون النظام الانتخابي يتلائم مع واقع المجتمع السياسي للدولة يكون للتوازن الانتخابي دوراً في تحقيق الاستقرار, الا ان النظم الانتخابية اكثر انواع الانظمة خاضعة للتلاعب من قبل القوى السياسية مما يجعل حالة التوازن مرهونة بمدى ملائمة النظام الانتخابي مع الواقع السياسي, لان الاحزاب دائما ما تضمن مصالحها قبل ان تضمن مصلحة المواطن, او النظام السياسي الديمقراطي في العراق, لذا فدور الانتخابات في احداث التوازنات في العملية السياسية مرتبط بدور الاحزاب التي اصبحت في العراق عائقاً للمسيرة الديمقراطية, وحولت حالة التوازن الانتخابي الى: (صراع انتخابي) يولد منهُ توازن عسيرا جداً, وبشكل مؤقت,[٣١]من ذلك سنوضح الدور التوازني للانتخابات في العملية السياسية العراقية بغد العام ٢٠٠٣ بعدة نقاط, وعلى اساس الآتي:

١. كلما قلت اعداد الاحزاب السياسية, او التنوع الديني, والقومي في الدولة, كلما كان التوازن اقرب , او يمكن ان تأخذ الانتخابات دورها التوازني, مما يتحقق استقرار اكثر, وهذا يعكس نظرية: والتز(waltz) في توازن القوى, اذ يفترض(والتز) ان نظام القطبية الثنائية في العلاقات الدولية يشجع على الاستقرار اكثر من نظام القطبية التعددية, لان البناء الهيكلي المرتبط بالاولى تولد توازن اكثر من الثانية, وهذا ينعكس على الحالة العراقية التي ولدت تعددية حزبية الى جانب التعددية القومية, والدينية, والتي ولدت حالة من عدم التوازن لا تستطيع

معها الانتخابات ان تأخذ دورها التوازني, او يمكن ان تحقق توازناً مؤقت نتيجة حدة صراع تلك الاقطاب.(٣٢)

٢. ان قيمة الانتخابات تتمثل بما تحققهُ من توازن ديمقراطي, فالانتخابات بحد ذاتها لا تمثل مؤشراً على الديمقراطية, فالعراق خاض تجارب, وعمليات انتخابية عديدة بعد العام ٢٠٠٣, لم تحقق ولا أي منها توازن سياسي, نتيجة عدم الاعتماد على ما تفرزهُ الانتخابات من نتائج بشكل كامل, وان تشكيل الحكومات كان يعتمد على التفاوضات, والتوافقات السياسية التي طغت على الاستحقاق الانتخابي, وعلى سبيل المثال: تولي(عادل عبد المهدي) رئاسة الوزراء في انتخابات العام ٢٠١٨, وهو لم يرشح للانتخابات, وغيرهُ من الشخصيات التي اخذت دور بما يعرف: (مرشح التسوية) أي التسوية السياسية, المرادف المؤقت للتوازن الانتخابي.(٣٣)

٣. خاضة العراق مرحلة صراع طائفي, وارباك امني, وارهابي لاسيما الاعوام(٢٠٠٦- ٢٠٠٧) تشكلت على اثرها مجاميع مسلحة سُنية(مجلس الصحوات) لمقاتلة المجاميع الارهابية, ومن الشيعة تشكلت(المقاومة) لمقاومة الاحتلال, وسعياً لدمج هذه المجاميع المسلحة في العملية السياسية, والمشاركة في الانتخابات لاحداث توازناً سياسياً, وامنياً منعاً لتدهور حالة البلاد التي كانت تزداد سوءاً, لذا برزت ما يعرف: (بالمصالحة الوطنية), اسوتاً بالتسويات السياسية, لتمثل نوعاً من انواع التوازن السياسي, والانتخابي في العملية السياسية العراقية.(٣٤)

٤. التوازن الانتخابي: يُعد جزء مكمل من ما تفرزهُ الديمقراطية: كالتداول السلمي للسلطة, والمشاركة, والتمثيل السياسي, والثقافة السياسية, وغيرها بالتالي التركيز على تحقيق التوازن لا يحقق ديمقراطية كاملة, لكن في العراق اصبح معنى الديمقراطية هو اجراء انتخابات, وتشكيل حكومة, هذا ان تشكلت باكملها, بينما هو يحقق الخطوة الاولى باتجاه الديمقراطية, بمعنى يكون التوازن غير كامل متغاضين عن المراحل التي تأتي بعد الانتخابات, من تقديم خدمات, ومشاريع, بناء مؤسسات, الامن, وغيرها من الاحتياجات التي تمثل روح الديمقراطية, واساس التوازن.(٣٥)

٥. هناك امر ضروري جداُ لأي بلد ديمقراطي برلماني وهو: ان الانتخابات لابد ان تفرز اغلبية قادرة على تشكيل حكومة, يقابلها معارضة متخلية عن السلطة لممارسة الدور الرقابي على الحكومة, وهذا يمثل اقصى درجات التوازن على المستويين: السياسي, و الانتخابي, الا انهُ في العراق نرى غياب لدور المعارضة, او يكاد يكون ضعيف من قبل اشخاص, اوجهات لا تمتلك القدرة على ممارسة ذلك الدور, لذا نلحض مشاركة الجميع في السلطة, والحكم, مما يدفع باتجاه عقد التحالفات, والتوافقات لتقسيم السلطة بين الجميع, وهذا يؤدي الى الابتعاد عن النتائج الفعلية الكاملة للانتخابات من جهة, ويُصعب عملية التوازن الانتخابي, والسياسي, من جهة اخرى.(٣٦)

٦. ان التوازن الانتخابي, والسياسي في مفهوم الدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣, انهُ توازن بين الثالوث السياسي(السنة, الشيعة, الاكراد), وتقسيم المناصب القيادية يتم على أُسس المحاصصة الطائفية للثالوث اعلاه, كون ان البيئة العراقية محكومة بعدة قوميات, وديانات, وعشائرية, مما حدى بأن تكون طريقة التوازن ضمن هذه الدائرة الضيقة, دون ان يكون هناك توازن ضمن دائرة اسس الديمقراطية كالمعارضة, وما اشرنا اليه في النقطة اعلاه, مما يولد ذلك توازن يستند على مبادئ بناء دولة, ونظام ديمقراطي قائم على اسس انتخابية صحيحة.(٣٧)

٧. ان التحولات في البنية السياسية العراقية تفرض في كل انتخابات شكلاً توازنياً جديداً لا سيما في المرحلة بعد عمليات (داعش الارهابي), وتشكيل الحشد الشعبي, وما يُمثلها من تحالفات, واحزاب فرضت واقع سياسي عَقد كثيراً تحقيق التوازن بين المكون الشيعي نفسهُ من جهة, او من جانب المكونات, والمواقف الدولية من جهة اخرى, فأنتخابات الاعوام ٢٠١٨, ٢٠٢١, ٢٠٢٣ البرلمانية, والمحلية, اخذت جولات التفاوضات, والتحلفات حصتها في ايجاد توازناً مؤقتاً عسير جدا لتشكيل الحكومات, واختيار المناصب القيادية, والى حد لحظة كتابة البحث مجلس النواب العراقي لم يُنتخب رئيسهُ, وهناك مجالس محافظات لم تشكل كمحافظة ديالى.(٣٨)

٨. ان من سمات الديمقراطيات, والانتخابات الناجحة هي: روح تقبل النتائج الانتخابية, ففي الحالة العراقية عندما تعلن مفوضية الانتخابات نتائج الانتخابات تبدأ الطعون بالنتائج, ثم التراشقات السياسية, حتى وصول الامر للصراع المسلح, ثم مرحلة التوافقات, والتحلفات للانتهاء بمخرج سياسي, او توازن انتخابي يكون بعيد عن الانتخابات, ونتائجها, بالتالي تَقبل النتائج الانتخابية, وتوازناتها في العراق لا يصمد امام التوازن السياسي الناتج عن تلك الاتفاقات, والتوافقات, والتسويات السياسية.(٣٩)

٩. ان مقاطعة العملية السياسية, او الانتخابية, والتي تكون على مستويين: المقاطعة الشعبية, ومقاطعة القوى, والشخصيات السياسية, كماقطعة(التيار الصدري) لانتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠٢٣, اوسحب نوابهُ في انتخابات ٢٠٢١ البرلمانية, او المقاطعة الشعبية التي ادت الى تدني نسبة المشاركة في الانتخابات, يجعل المشاركة مقتصره على بعض الفئات, بالتالي هذه المقاطعة لاتعطي توازناً انتخابياً, او مقياساً لتحقيق الانتخابات للتوازن السياسي, او الانتخابي مما يجعل ذلك سير العملية السياسي, والديمقراطية بصورة غير كاملة, او مؤقته, او مربكة كون ان التنافس, و المشاركة من قبل الجميع يفرز عنهُ توازن, ويحقق استقرار سياسية, الا انهُ مع وضع المقاطعة لا يمكن الحديث اصلا عن توازن انتخابي, او سياسي.(٤٠)

١٠. ان القوى السياسية العراقية تتخذ مواقفها بعد الانتخابات بناءاً على النتائج الانتخابية, وما تحصل علية من مقاعد, فأذا كانت النتائج تتلائم مع توقعاتها, ومصالحها فأنها ترحب بالانتخابات, ولا تشكك في نزاهتها, ونزاهة مفوضية الانتخابات, اما اذا كانت النتائج لا تتلائم مع توقعاتها, ومصالحها: يتم اتهام الانتخابات بالتزوير, والتشكيك بنزاهة المفوضية, كونها لم تحصل على المركز الاول, بالتالي يعني ذلك: ان الجميع يريد الحصول على المركز الاول بالمقاعد, وهذا يعقد عملية التوازن لان الجميع يريد السلطة, والحكم, وعدم تقبل

النتائج كما اشرنا الى ذلك سابقاً, لذا ان عدد المقاعد هي من تحدد موقف القوى السياسية بالقبول, او الرفض للانتخابات.[٤١]

الخاتمة.

ان دور الانتخابات لاحداث التوازنات في العملية السياسية العراقية بعد العام ٢٠٠٣, يبدو انهُ ينقسم الى قسمين, او ان التوازن ينتج عبر مرحلتين: المرحلة الاولى/ هو التوازن الناتج من الانتخابات, ويمثل الخطوة الاولى, او التوازن الشرعي لاضفاء الشرعية على العملية السياسية, وتشكيل الحكومة كونها تمثل نتائج الانتخابات الرسمية, والمرحلة الثانية/ هو التوازن الناتج, او الذي تفرزهُ القوى السياسية, والذي يستند على المرحلة الاولى (اي نتائج الانتخابات) عبر التوافقات, والتحالفات, وهذه المرحلة تفرز توازنات ناتجة عن ما يسمى:(التسويات السياسية, مرشحي التسوية, المصالحة الوطنية, ورقة الاصلاح) الى آخرِ من المشاريع السياسية التي تندرج ضمن التوازنات الانتخابية, والسياسية التي تنتج من هذه المرحلة.

كما ان عملية احداث التوازنات في العراق تحتاج الى: توازنات سابقة لعملية الانتخابات, وتوازنات لاحقة لعملية الانتخابات, اما التوازنات اللاحقة تتمثل بما اشرنا اليه اعلاه, او خلال البحث, والتوازنات السابقة للانتخابات فهي تتمثل: بتحالفات الاحزاب السياسية, اختيار الاحزاب للمرشحين, تنقل المرشحين من حزب, او تحالف لاخر, التوزيع على المحافظات, الدعاية الانتخابية, الدعم: الشعبي, العشائري, الديني, الدولي, وهي تأخذ دوراً محموراً مهماً, او تهيأه الظروف المناسبة لاحداث التوازنات بعد الانتخابات, واعلان النتائج.

لذا يتبين من خلال ما ورد اعلاه: ان التوازنات في العملية السياسية العراقية لا تنتج عبر الانتخابات, ونتائجها بشكل كامل, بل تأخذ عدة طرق, ومراحل, اذ ان تشكيل الحكومة, وتوزيع الحقائب الوزارية, واختيار المناصب القيادية, نزولاً الى المديرون العامون, كُلها تأخذ وقتاً طويلاً وتجاذبات, وتحالفات لاختيارهم, لان عملية التوازن بين القوى السياسية, والاحزاب من جهة, والتنوع الديني, والقومي من جهة اخرى, يكون عسيراً جداُ لما يمر به من مراحل ومحطات توازنية, مما ينعكس هذا على افراز عملية ديمقراطية, انتخابية معقدا جداُ يصعب معها انتاج عملية سياسية سليمة, لان كل قانون, او مشروع قانون, او اي مشاريع خدمية, او تطويريه سوف ترتبط بهذه العملية التوازنية الانتخابية, والسياسية, مما يؤدي الى فشل تلك المشاريع, والخطوات التطويرية, و قائمة الامثله على ذلك تطول.

الهوامش.

[١] بهاء بكري, الانتخابات, بحث ضمن: القاموس العربي للانتخابات, ط١, برنامج الامم المتحدة الانمائي, بدون, ص٤٦.

[٢] ياسين محمد عبابكر, دور الانتخابات البرلمانية في عملية التحول الديمقراطيفي العراقبعد ٢٠٠٣, رسالة ماجستير منشورة, كلية القانون والسياسة/ قسم العلوم السياسية, جامعة صلاح الدين, ٢٠١٣, بغداد, ص ١٧.

[٣] قيرع سليم, اشكالية التناسب بين البنية المؤسساتية والتوازنات السياسية والحزبية في الجزائر, مجلة البحوث السياسية والادارية, جامعة الجلفة, العدد الثامن, ٢٠١٦, ص ١٤.

[٤] بهاء بكري, الانتخابات: بحث ضمن القاموس العربي للانتخابات, المصدر سبق ذكرة, ص ٤٦.

[٥] علي حسين حسن سفيح, الاطر القانونية للعملية الانتخابية واثرها في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٥, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية العلوم السياسية جامعة النهرين, ٢٠٢٢, ص ٥.

[٦] رعد الدخيلي, مفهوم الانتخابات الديمقراطية, مفال منشور على صحيفة كتابات الالكترونية, ١٨ نيسان ٢٠١٣, منشور على الموقع الآتي https://kitabat.com/.

[٧] احمد عبد علي محمد علي, الرقابة على العملية الانتخابية النيابية في العراق بعد عام ٢٠٠٥, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد, ٢٠٢٠, ص٥. وللمزيد يُنظر: اجراءات الاقتراع والعد والفرز لانتخابات لانتخابات مجالس المحافظات غير المنتظمة باقليم ٢٠٢٣, المفوضية العليا المستقلة للانتخابات, دائرة العمليات وتكنلوجيا المعلومات, شعبة الاجراءات والتدريب, العراق- بغداد, ٢٠٢٣.

[٨] مجموعة باحثين, الحكومات التمثيلية وآليات الانتخابات, سلسلة اوراق ديمقراطية, تصدر عن: مركز العراق لمعلومات الديمقراطية, العدد الرابع, اغسطس/ آب٢٠٠٥, ص١٨.

[٩] احمد عبد علي محمد علي, الرقابة على العملية الانتخابية النيابية في العراق بعد عام ٢٠٠٥, المصدر السابق, ص١٠. وللمزيد النظر الى: اندرو رينولدز وآخرون, اشكال النظم الانتخابية, دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات, السويد- ستوكهولم, ٢٠١٠.

[10] Giovanni sartori and Albert Schweitzer, comparative constitutional engineering: An inquiry in to structures: incentires and outcomes, second edition, Newyork university press, Washington square, Newyork, P.27 .

[١١] عمار صالح جبار البهادلي, النظم الانتخابية في العراق بعد العام(٢٠٠٣), مجلة دراسات دولية, مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية, جامعة بغداد, العدد ٩٣, ٢٠٢٣, ص١١٠.

[١٢] مجموعة باحثين, الحكومات التمثيلية وآليات الانتخاب, المصدر سبق ذكرة, ص ١٨.

[١٣] انمار علي ابراهيم محمد الزهيري, التوازن الاستراتيجي العالمي(دراسة في اطروحة تفاضل القوى), اطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة النهرين, كلية العلوم السياسية, العراق- بغداد, ٢٠٢٢, ص٩.

[١٤]ريتشارد ليتل, توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والاساطير والنماذج, ترجمة: جهاد عودو, المكتب العربي للمعارف, بدون سنه, ص٢٠.

[١٥] احمد يوسف محمد عبد النبي, تطور مفهوم وتطبيقان توازن القوى في النظام الدولي, مجلة السياسة الدولية, تصدر عن مؤسسة الاهرام, العدد٢٢٠, المجلد٥٥, ابريل ٢٠٢٠, ص١٣.

[١٦] باقر جواد كاظم, التوازن الاستراتيجي في اقليم آسيا- الباسيفيك وآفاقهُ المستقبلية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, ٢٠٠١, ص٢٠.

[١٧] علي عبد الكاظم كامل الفتلاوي, مفهوم التوازن في نظريات ومدارس علم الاجتماع, مجلة المنتدى الجامعي, كلية الآداب بن وليد, العدد الثالث, ٢٠١٢, ص١٤٦.

[١٨] صالح ياسر وآخرون, تأثير العملية الانتخابية في عملية التحول الدمقراطي, مؤسسة فردريش ايبرت, عمان- الاردن, ٢٠١٢, ص ص٥٩-٦٤.

[١٩] نظام عبد الهادي سوادي, نظرة تاريخية في الانتخابات البرلمانية العراقية(١٩٢٠- ٢٠١٨), المفوضية العليا المستقلة للانتخابات, قسم التدريب والتطوير, شعبة التطوير والتثقيف الانتخابي, بدون, ص٩.

[٢٠] ياسين محمود عبابكر, دور الانتخابات البرلمانية في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣, رسالة ماجستير, كلية القانون والسياسة, قسم العلوم السياسية, جامعة صلاح الدين, ٢٠١٣, ص١٢.

[٢١] المصدر نفسة, ص١٩.

[٢٢] مجموعة باحيثن, اوراق ديمقراطية"الحكومات التمثيلية وآليات الانتخاب", سلسلة اوراق ديمقراطية, العدد الرابع, مركز العراق لمعلومات الديمقراطية, ٢٠٠٥, ص٩.

[٢٣] عز الدين محمد شفيق المحمدي, نزاهة واستقلالية السلطة الانتخابية في العالم العربي(دراسة مقارنة), دار السنهوري, لبنان- بيروت, ٢٠١٨, ص٣٤١.

[٢٤] محمد عبد حمادي المساري, النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية, ط١, العربي للنشر والتوزيع, مصر- القاهرة, ٢٠١٩, ص ٥٤.

[٢٥] مصطفى ناجي, اثر قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته على الخارطة السياسية للكتل النيابية العراقية, ط١, مركز العراق للدراسات, العراق- بغداد, ٢٠١٧. ص٢٧.

[٢٦] المادة(١٤), اولاً, الفقرة(ج) من قانون المجلس الوطني رقم(٥٥) لسنة ١٩٨٠, مجلس القضاء الاعلى, قاعدة التشريعات العراقية, متاح على الرابط الآتي: https://iraqld.e-sjc-services.iq/.

[٢٧] ياسين محمود عبابكر, دور الانتخابات البرلمانية في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣, المصدر سبق ذكره, ص ٩٥.

[٢٨] امر سلطة الائتلاف المؤقت, مفوضية الانتخابات العارقية المستقلة, قرار رقم(٩٢) في ٢٠٠٤/٥/٣١, مجلس القضاء الاعلى, قاعدة التشريعات العراقية, متاح على الرابط الآتي: https://iraqld.e-sjc-services.iq/.

* الاستفتاء: هو تعبير الشعب عن رأيهُ بالتصويت بشكل مباشر على (دستور, نظام سياسي, او حدث سياسي معين), وتكون نتيجة الاستفتاء ملزمة, وهو يختلف عن الانتخابات: والتي تقتصر على التصويت لصالح مرشحين مجموعة, او افراد, بمستويات متعددة: رئاسية, برلمانية, محلية. ينظر : معهد البحرين للتنمية السياسية, الاطلس السياسي, مملكة البحرين- المنامة, ٢٠٢٣, ص ص ١٠و٢٠.

[٢٩] فاطمة حسين سلومي, الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠٠٣- ٢٠١٠, مجلة المستنصرية للدراسات العربية, والدولية, الجامعة المستنصرية, العدد ٤٠, ص١٢٤.

[٣٠] عبد العزيز عليوي العيساوي, نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد ٢٠٠٣: النظام الانتخابي الانسب لعراق ديمقراطي, ط٣, المكتبة القانونية, العراق- بغداد, ٢٠٢٠, ص ص ٨٩- ١٨٣.

[٣١] حافظ علوان حمادي الدليمي, المشروع العراقي الديمقراطي العراقي(الواقع والطموح) دراسة نقدية, مجلة قضايا سياسية, جامعة النهرين, كلية العلوم السياسية, العددان (٢٩و ٣٠), ٢٠٢٠, ص ص٧٨- ٨١.

[٣٢] ريتشارد ليتل, توازن القوى في العلاقات الدولية, المصدر سبق ذكرة, ص١٩٧.

[٣٣] معتز اسماعيل الصبيحي, صنع القرار السياسيفي العراق والديمقراطيات التوافقية: دراسة عن الديمقراطيات التوافقية في(سويسرا, بلجيكا, ايرلندا الشمالية, لبنان), دار الكتب الجامعية, العراق- بغداد, ٢٠١٥, ص ص ٢٤٤- ٢٤٥.

[٣٤] علي حسين حسن سفيح, الاطر القانونية للعملية الانتخابية واثرها في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٥,, المصدر سبق ذكره, ص١٤٧.

[٣٥] وسام حسين علي العيثاوي, التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣, اطروحة دكتوراه, جامعة النهرين, كلية العلوم السياسية, ٢٠١٧, ص٢٠٠.

[٣٦] حسن البدري, الانتخابات والحكم الرشيد, منظومة العلمين للرسائل والاطاريح الجامعية: مستلخصات لنماذج مختارة(٢٠١٠-٢٠٢٢), ط١, سلسلة العلمين للنشر, العدد ٣٢, العراق- النجف الاشرف, ٢٠٢٢, ص٥٥.

[٣٧] مجموعة باحثين, النزاهة الانتخابية البرلمانية: مقوماتها وآلياتها في الاقطار العربية, بحوث ومناقشات الندوة التي اقامتها المنطقة العربية لمكافحة الفساد بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية, ط١, لبنان- بيروت, ٢٠٠٨, ص١٩٣.

[٣٨] محمد صادق الهاشمي, الحشد الشعبي بين فرص النجاح الانتخابي وظروف الاخفاق السياسي, المعهد العراقي لحوار الفكر, السنة الثانية عشر, العدد٤٢, ربيع الاول/ كانون الاول ٢٠١٧, ص ص٦٦-٦٩.

[٣٩] ياسين محمود عبابكر, دور الانتخابات البرلمانية في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣, المصدر سبق ذكره, ص٦٦.

[٤٠] علي احمد خليفة, القانون الانتخابي: منطلقات الحقوق ومحددات المشاركة وتحديات التمثيل, ط١, منشورات زين الحقوقية, لبنان- بيروت, ٢٠١٧, ص ص٢٨٩- ٢٩٠.

[٤١] علي حسين حسن سفيح, الاطر القانونية للعملية الانتخابية واثرها في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٥, المصدر سبق ذكره, ص١٤٣.